محليات

القنيطرة بحاجة إلى عمال وموظفين.. وقطار المسابقات بدأ من الزراعة

القنيطرة – الوطن

الكثير من مديريات ودوائر محافظة القنيطرة تعاني من نقص واضح في عدد العاملين نتيجة لأسباب كثيرة منها التقدم بالاستقالة أو كف يد أو صرف أو السفر..... حتى إن إحدى الجهات العامة فقدت أكثر من ٥١٪ من عامليها ولم يتم تعويض النقص لديها سواء عبر عقود سنوية أم موسمية في أدنى الأحوال والوعود بإجراء مسابقة للمؤسسة الأم لتعويض النقص، ولعل تلك الجهة تعد نموذجاً عما تعانيه الجهات العامة بالقنيطرة وللدلالة أكثر عن حاجة إلى كوادر عامة نشير إلى أن أحد المواقع المهمة بالمحافظة ليس لديه سوى مجاز جامعي وحيد، ولذلك نرى أحياناً أن بعض الدوائر يتم إسنادها إلى أشخاص من الفئة الثانية وكأن محافظة تعداد سكانها أكثر من ٥٠٠ ألف نسمة لا تملك شهادات جامعية أو عليا، رغم أن الاحصائيات والأرقام تشير صراحة إلى أن نسبة التعليم بالقنيطرة مرتفعة جداً وفي ٢٠٠٨ تم اعلانها محافظة خالية من الأمية، ولكن المبررات بعدم وجود الشهادات المطلوبة تعطي مجالاً للتعيين في أماكن من فئات أدنى.

واليوم مديرية زراعة القنيطرة تعلن عن حاجتها إلى ١٣٩ وظيفة من الفئات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، والحقيقة أن ذلك فرصة كبيرة لتعيين عدد كبير من العاطلين عن العمل وكما علمنا فإن مديرية الصحة أيضاً لديها شواغر كثيرة وستعلن عن مسابقة لتعويض النقص، وقبل مدة أجرت الهيئة العامة لمشفى أباظة مسابقة لاختيار نحو ٣٠ عاملا، ويمكن القول إن قطار المسابقات والتعيينات قد انطلق بالقنيطرة لتعويض النقص بالمديريات وعدم إعطاء أية حجة لبعض الدوائر الخدمية وتبرير تقصيرها في أداء واجباتها ومهامها من أنها تعاني نقصا بعدد العاملين لديها.

وعن الوظائف المطلوبة في مديرية زراعة القنيطرة يقول المهندس شامان الجمعة مدير زراعة المحافظة إن المديرية تحتاج إلى ٤١ عاملا من الفئة الثانية (٧ معهد زراعي وبيطري و١ معهد تجاري و٣ مساعد مجاز بالاختصاصات كافة (ميكانيك) و١ ثانوية عامة و١٦ ثانوية بيطرية و١٣ ثانوية زراعية، أما المطلوب من الفئة الثالثة فالعدد سبعة وجميعهم بوظيفة كاتب، والمطلوب من الفئة الرابعة ٥٦ عاملا والاختصاصات هي (١٨ سائقاً و٢ سائق تركس و٢ سائق بلدوزر و٣١ عاملاً زراعياً و١ كهربائي و١ كومجي و١ ميكانيكي) وأخيراً الفئة الخامسة مطلوب ١٠ مستخدمين و٢٥ حارساً وبذلك يكون مجموع ما تطلبه مديرية زراعة القنيطرة ١٣٩ عاملا لملء الشواغر والنقص لديها.

٨٠٠ دعوى بت فيها

انخفاض كبير في الدعاوى العقارية.. ولجنة لتعديل قانونها

زغلول لـ«الوطن»: ثغرة بالقانون تتيح لوزير الإدارة المحلية سلطة على القضاة العقاريين

محمد منار حميجو

كشف القاضي العقاري في المحكمة العقارية محمد خير زغلول أن وزارة العدل شكلت لجنة لتعديل القانون العقاري باعتبار أن القانون المستخدم حالياً صدر في عام ١٩٢٣ ويعتبر من القوانين القديمة التي بحاجة إلى تعديل.

كما أعلن زغلول أن الدعاوى العقارية انخفضت بشكل كبير في المرحلة الراهنة وذلك نتيجة وجود العديد من المناطق الساخنة التي لا يستطيع القاضي الوصول إليها مثل بعض المناطق في يبرود وغيرها من المناطق الحدودية، موضحاً أن عدد الدعاوى التي بت فيها بلغت ٤٠٠ دعوى في غرفة واحدة على حين أشارت إحصائيات في المحكمة العقارية إلى أن عدد الدعاوى التي بت فيها بلغت ٨٠٠ دعوى، ويعتبر الرقم قليلا مقارنة بعام ٢٠١٠ حيث بلغ عدد الدعاوى التي بت فيها نحو ٣ آلاف دعوى.

وبين زغلول أن معظم الدعاوى التي ينظر بها حالياً تتعلق بخلافات على الملكية أو تحديد الأراضي بين المالكين أو على حصر إرث بين الورثة مشيراً إلى أن المحكمة تنظر أيضاً بخلافات المناطق الحدودية مع لبنان إلا أن الظروف الراهنة عطلت الكثير من الدعاوى المتعلقة بهذا الموضوع.

ونفى زغلول ما يثار من شائعات حول حصول بعض الأشخاص على قرارات قضائية لأراضي مشاع أي ملك الدولة بمجرد إتيانه بشاهدين أو صك مصدق من المختار بأنه كان يعمل في هذه الأرض منذ فترة طويلة، مشيراً إلى أن هذا الأمر ينطبق على الأراضي التي لم تحدد أو تحرر بموجب قرار وزاري أو بمرسوم وأن مثل هذه النوع من الأراضي أصبح قليلاً في سورية.

وقال زغلول: إنه لا يمكن لأي شخص في سورية أن يحصل على أرض ملك لشخص آخر أو ملك للدولة وإن نص القانون في ذلك واضح في حين هناك خلط بين الأراضي المشاع والأراضي التي لم تسجل بعد في السجل العقاري مؤكداً أن المحكمة شديدة في تطبيق القانون في هذا المجال.

وأكد زغلول أن هناك معاناة في تبليغ الخصوم في الدعوى نتيجة عدم وصول التبليغات إلى المناطق الساخنة، مشدداً على ضرورة أن يشمل نظام التبليغ في المحكمة العقارية بقانون أصول المحاكمات الذي صدر أخيراً باعتبار أنه نص على التبليغ الإلكتروني لحاجة تطبيق هذه التكنولوجيا بالمحكمة العقارية ولاسيما أن معظم الدعوى التي ينظر بها حالياً هي في المناطق الريفية.

وأضاف زغلول: إنه سابقاً حينما وضع القانون في عشرينيات القرن الماضي كانت القرى صغيرة والناس تعرف بعضها، على حين حالياً توسعت المناطق والعمران وأساليب التبليغ في القانون تناسب الفترة التي وضع فيها وبالتالي فهو بحاجة حالياً إلى أساليب تناسب المرحلة الراهنة، معتبراً أن تشكيل لجنة لتعديله تعد خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تطوير القانون العقاري ولاسيما أن سورية هي دولة زراعية في مناطق واسعة ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من قانون عقاري متطور.

> أملاك الدولة مصونة ولا صحة للشائعات بالاستيلاء على أراضيها بشاهدين

وأشار زغلول إلى أن تطوير القانون يطور عمل المحكمة بشكل كبير ولاسيما بعدما صدر القانون رقم ١٦ لعام ٢٠١٤ الذي منح بموجبه للقضاة العقاريين الحصانة القضائية وإخضاعهم إلى التفتيش القضائي كما أن تعيينهم بحسب القانون يتم عبر وزير العدل مؤكداً أن هناك ثغرة في القانون منحت لوزير الإدارة المحلية سلطة في هذا المجال.

وأكد زغلول أنه يجب ألا يكون هناك دمج بين السلطة القضائية والتنفيذية أي بمعنى آخر لا تدخل الأخيرة بعمل القضاء مشيراً إلى أن القانون ١٦ هو جيد بالمجمل إلا أنه يوجد فيه بعض الثغرات وكان من الأفضل تداركها.

وأكد زغلول أن المحكمة العقارية تبذل بكوادرها الحاليين جهداً كبيراً للبت بمعظم الدعاوى المنظورة أمامها وخاصة فيما يتعلق بالدعاوى الخلافية بين الأشخاص إضافة إلى حماية أملاك الدولة العقارية مشدداً على ضرورة تطوير المحكمة باعتبار أن الفترة المقبلة ستشهد حركة عقارية كبيرة بعد الأحداث التي مرت بها البلاد إضافة إلى أن هناك الكثير من المواطنين سيتقدمون بشكاوى لتحصيل حقوقهم بعد عودتهم إلى مناطقهم.

متقاعدو دمشق من ٢٥٦٠ في ٢٠١٠ إلى ٤٣٢٠ عام ٢٠١٥

محمود الصالح

يقوم فرع التأمينات الاجتماعية في مدينة دمشق خلال الأزمة بتوزيع الرواتب للمستفيدين من المظلة التأمينية في منطقة عمله وتنامي دوره خلال الأزمة.

من خلال قيامه بتوزيع الرواتب ودراسة الأضابير وإصدار القرارات لآلاف العمال المؤمن عليهم ليس من دمشق فحسب بل من عدد من المحافظات الأخرى التي توقف عمل فروع التأمينات الاجتماعية فيها مثل الرقة ودير الزور وحمص وإدلب ووصلت المبالغ المصروفة من فرع التأمينات الاجتماعية في مدينة دمشق خلال السنوات الخمس الماضية من عمر الأزمة إلى أكثر من ٢٩ مليار ليرة سورية صرح بذلك لـ«الوطن» غسان ديوب مدير فرع التأمينات الاجتماعية بدمشق وأضاف: كان عدد المعاشات في فرع دمشق خلال عام ٢٠١٠ /٢٥٦٠/ مستفيداً فقط وبدأ بالارتفاع تدريجياً في عام ٢٠١١ /٣٤٦٨/ معاشاً بقيمة ٦٧٢ مليون ليرة سورية وفي عام ٢٠١٢ /٥٧١٣/ معاشاً وفي ٢٠١٣ /٦٣٦٨/ معاشاً وعام ٢٠١٤ /٤٣٣٧/ معاشاً بعد عودة معاشات فرع حمص وفي عام ٢٠١٥ /٤٣٢٠/ معاشاً بقيمة وصلت إلى أكثر من مليار ليرة سورية.

وقام الفرع بإصدار قرارات إحالة إلى المعاش التقاعدي بلغت خلال سنوات الأزمة أكثر من ٣٠ ألف قرار وهي تشكل معاشات جديدة، وعن المعاشات المصروفة شهرياً خلال السنوات الماضية أكد ديوب أنه خلال عام ٢٠١١ كانت ٣٩٩ مليوناً تقريباً وارتفعت أكثر من مليار ليرة سورية خلال العام الماضي بشكل شهري، وخلال عام ٢٠١٢ تم صرف معاشات فروع حمص ودير الزور والرقة من ميزانية فرع التأمينات الاجتماعية بدمشق من دون الحاجة إلى طلب أي دعم مادي أو بشري ومن دون أن يتقدم أي من العاملين في هذه المحافظات بأي اعتراض أو شكوى ورغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد تم تخديم النافذة والواحدة وتفريغ كادر كامل لها وتجهيزها بكامل التجهيزات اللازمة لنجاح عملها كما تم تفعيل خدمة «الباركود» لربط مديرية النقل بشعبة السيارات في الفرع، كما تم تجهيز وربط الفرع بوحدة الترشيح المركزية التابعة لوزارة العمل لإصدار ورقة «غير مشمول بالتأمينات» للتسجيل بمكتب العمل. وأضاف ديوب: إن هذه الأعمال تتم رغم تراجع عدد العاملين في الفرع من ٣٣٦ عاملاً في عام ٢٠١١ إلى ٢٠٠ عامل في العالم الماضي ما رتب أعباء إضافية على العاملين في الفرع ولكن تتم الاستفادة من الخبرات المتراكمة لهؤلاء العمال في إنجاز المعاملات المطلوبة بالسرعة الممكنة وتوفير الخدمات اللازمة لجميع العمال المؤمن عليه.

الحل الشعبي لانقطاع الكهرباء بدرعا

مدير صناعة درعا: الشمس لتوليد الكهرباء في المنازل بوفر اقتصادي وبيئي

الوطن

شهدت السنوات العشر الأخيرة بعد عام ٢٠٠٥ إقبال العالم على استخدام الطاقات البديلة لتغطية النقص الحاصل في مصادر الطاقة في العالم وأخذت أغلب الدول في البحث عن مصادر بديلة لتخفف من النقص الحاصل في مزودات الطاقة لتشغيل معاملها ومنشآتها الصناعية والاحتياج اليومي للفعاليات التجارية وحاجات مواطنيها وبالتالي بناء اقتصادها الجديد وفق هذه المعطيات جعلها تبحث عن مصادر جديدة بديلة للطاقة لتخفف من النقص الحاصل لديها وتخفف من استهلاك المشتقات النفطية وبالتالي تخفيف العبء على ميزانيتها أيضاً يقلل من الآثار البيئية الناجمة عن تشغيل هذه المصادر على جو الأرض من خلال زيادة انبعاث الغازات الكربونية الذي ساهم في ارتفاع درجة حرارة الأرض وهذه الظاهرة تعرف بالاحتباس الحراري.

كل هذا جعل العلماء في أغلب الدول يجدون في البحث عن مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج وطاقة المياه الجوفية والعضوية ومن بين هذه الطاقات أثبتت الطاقة الشمسية موثوقيتها كطاقة بديلة لكونها متوافرة في أغلب الدول وكيف لا وهي ضوء النهار اليومي الذي يستمر نحو ١٢ ساعة على أقل تقدير في دول الشرق الأوسط ومن بينها بلدنا الحبيب سورية.

وقال المهندس عبد الوحيد العوض مدير صناعة درعا في دراسة أعدها: أصبحت حالياً تستخدم في تسخين المياه بشكل كبير في بلدنا خلال السنوات العشر الماضية ما أسهم في تقليل قيمة فاتورة الكهرباء من ناحية على الإخوة المواطنين وضمان استمرار وجود المياه الساخنة على طول النهار من ناحية أخرى في أغلب الأبنية السكنية والتجارية والمشافي والمولات وبعض المنشآت الصناعية والمتوسطة والصغيرة حتى أصبحت الطاقة الشمسية تستخدم في استخراج المياه الجوفية من الآبار وهو ما خفف في الاعتماد على المحركات (الديزل) المكلفة الإصلاح ما خفف الأعباء الحالية على الدولة والمواطنين ويشجيع المواطن على استخدام هذه الطاقة لما فيها من إيجابيات كثيرة للمواطن أولاً والدولة ثانياً لتأكيد ذلك سنعرض مثالاً على استخدام هذه الطاقة في المنازل والأبنية السكنية وتقاس أيضاً على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف المهندس العوض: نضع دراسة الجدوى الاقتصادية لاستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في المنازل أو الشقق السكنية محسوبة على ثماني ساعات عمل لمنزل مؤلف من أربع غرف ولديه براد وغسالة نصف أتوماتيك (حوضين)+ مضخة ماء + تلفزيون مع إنارة المنزل يلزمه طاقة كهربائية حوالى ٢٥٠٠ واط لذلك يلزم شراء مولدة تعمل على البنزين أوالمازوت بسعر وسطي حالياً ٨٠٠٠٠ ل.س ويلزم تشغيل هذه المولدة خلال ٨ ساعات ٩٦٠ ل.س يومياً.

وفي شهر يكون ٢٨٨٠٠ ل.س وخلال عام ٣٦٠,٠٠٠ ل.س، ويصبح المجموع مع ثمن المولدة ٤٤٠٠٠٠ ل.س.

بينما يلزم بالمقارنة مع الطاقة المولدة ما يلي لتوليد نفس الطاقة أو الاستطاعة ٢٥٠٠٠ واط بالطاقة الشمسية ما يلي:

مع الإشارة إلى أن المنزل يستخدم الطاقة الشمسية في تسخين المياه لديه ١- شراء خلية شمسية ١٥٠ أمبير ١٢٦٠٠٠ ل.س.

٢- ويحتاج إلى ثلاث بطاريات استطاعة كل بطارية ١٥٠ أمبير بـ١٢٣٠٠٠ ل.س.

٣- يلزم شراء انفيرتر استطاعة ٢٠٠٠ واط نصف صناعي بسعر ٤٠٠٠٠ ل.س.

٤- شراء ليدات إنارة مع أسلاك توصيل للغرف أو المنزل مع التركيب ٩٥٠٠ ل.س فيكون المجموع للسابق هو: ٢٩٨,٥٠٠ ل.س خلال عام تدفع مرة واحدة وتعتبر طاقة نظيفة وليس لها أي أثر ضار على البيئة من خلال عملها وتعتبر آمنة قياساً على عمل (المولدة) البنزين أو المازوت التي تساهم في تلوث البيئة من خلال الغازات المنبعثة من العوادم إضافة إلى خطورة وجودها في المنزل ما قد تسبب الحرائق.

ومن خلال المقارنة بالكلفة الإجمالية خلال عام من استخدام المولدة والطاقة الشمسية.

نلاحظ خلال عام هناك وفرة أرخص بـ١٤١٥٠٠ ل.س.

في العام الثاني أو السنة الثانية تكون كلفة استخدام المولدة هي ٣٦٠٠٠٠ ل.س ثمن وقود وزيت أضف إلى صيانة للمولدة أقل تقدير خلال عام ١٠٠٠٠ ل.س عشرة آلاف ليرة سورية فتكون الكلفة خلال السنة الثانية ٣٧٠٠٠٠ ل.س بينما تكون كلفة استخدام الطاقة الشمسية السنة الثانية لا تتعدى تبديل بطارية أو بطاريتين فيكون الفرق بالمقارنة مع استخدام المولدة حوالى ٣٠٠٠٠٠ ل.س أي هناك توفير في السنة الثانية حوالى ٣٠٠٠٠٠ ل.س.

٣٤٧ ألف ليلة سياحية بريف دمشق و٦٠ ألف زائر خلال عام

فادي بك الشريف

بين مدير سياحة ريف دمشق المهندس طارق كريشاتي في تصريح لـ«الوطن»: إن عدد الليالي السياحية في فنادق ريف دمشق قدر بـ٣٤٧ ألف ليلة خلال عام ٢٠١٥، كما بلغ عدد السياح الزائرين بنحو ٦٠ ألف زائر، مؤكداً أن الزائرين توزعوا على ١٣ فندقاً في ريف دمشق.

ولفت كريشاني إلى العمل على تشجيع مكاتب السياحة والسفر وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، إضافة إلى متابعة عمل المنشآت السياحية من حيث الجودة والنوعية والنظافة ذاكراً وجود ٤١ مطعماً داخل الخدمة حالياً في ريف دمشق، وأن ٤٠٠ منشأة سياحية خرجت من الخدمة في ريف دمشق خلال الأزمة.

كما هناك مشروع لتطوير محيط مقام السيدة زينب من مختلف النواحي ضمن إطار العمل على تحسين السياحة الدينية، وأن أعمال تأهيل المنشآت السياحية مستمرة بموجب المرسوم رقم ١١ الخاص برسم الإنفاق الاستهلاكي.

ماذا يجري في حديقة السبكي بدمشق؟

الوطن

قال مدير الإشراف في محافظة دمشق، علي الحلباوي إن «العقد المبرم مع المتعهد لإعادة تأهيل حديقة السبكي تم فسخه منذ ٦ أشهر تقريبا من طرف المحافظة، بسبب قفزات الأسعار»، مشيرا إلى أن «القيمة الإجمالية للعقد كانت تفوق ٢٠٠ مليون ليرة، ولكن بعد فسخ العقد واستلام المحافظة للمشروع تراجعت التكاليف إلى النصف تقريبا»، نافيا هروب المتعهد خارج سورية، على الرغم من تأكيد عضو المكتب التنفيذي فيصل سرور لذلك، مؤكدا أن «تأخير إتمام المشروع مرتبط بعمل وزارة الكهرباء»، رافضا توجيه الاتهام بشكل مباشر إلى وزارة الكهرباء.

وأكد الحلباوي أن «ما يجري في حديقة السبكي هو إعادة تأهيل لجميع المرافق المطلوبة التي من المفترض أن تكون في الحدائق، مع التعديل باتجاه تطوير عمل الحديقة واستثمار بعض النواحي التي كانت لا تؤخذ بالحسبان عادة في مدينة دمشق، مثل مضمار سباق، وألعاب أطفال، ومضمار رياضي لذوي الاحتياجات الخاصة»، مشيرا إلى أن «العمل في الحديقة يهدف إلى جذب فئة الشباب اليافعين إلى الحديقة».

وعن وجود مطاعم في الحديقة، والعمل باتجاه تحويلها إلى حديقة خاصة، قال الحلباوي إن «إعادة تأهيل الحديقة لا يشمل وجود مطاعم»، مضيفا إنه «تم الاقتراح بأن يتم تحويل مركز خدمة المواطن الموجود في الحديقة ويستخدم ملجأ حاليا، إلى مقهى مأجور، ولكن تم رفض الفكرة كي لا يكون هناك أي مجال لاستغلال المرافق من أجل الحصول على إيرادات من المواطنين»، مشددا على أن «الحديقة تعتبر أحد المتنفسات المتبقية في مدينة دمشق، وهي عامة وستبقى عامة».

وأشار الحلباوي، إلى أنه «يمكن استثمار قسم من الحديقة لتحقيق إيرادات، ولكن من دون أن تمس المواطن، أو تؤخذ هذه الإيرادات من زوار الحديقة، على سبيل المثال مرآب طابقي مأجور، وفي طبيعة الحال رواد المرآب هم في الغالب ليسوا من زوارالحديقة»، مؤكد أنه «يهمنا المردود المجتمعي أكثر من المردود المادي».

وأضاف الحلباوي إنه «عندما بدأنا بأعمال إعادة التأهيل جاءتنا مقترحات عديدة، ومنها إحداث مرآب طابقي، ولكن بعد الدراسة المطولة، تم رفض المقترح من العاملين على مصور مدينة دمشق، وذلك لأنه سيسبب اختناقات مرورية، ونحن بغنى عنها»، مشيرا إلى أن «هناك الكثير من المقترحات التي وصلت إلينا، ولكن وجود بعض المعوقات حال بيننا وبين الموافقة عليها».

وعلى الرغم من وجود تصريح سابق لعضو المكتب التنفيذي لقطاع التخطيط والموازنة بمحافظة دمشق، فيصل سرور يفيد أن العقد المبرم مع المتعهد المستلم الحديقة تم فسخه بسبب سفر المتعهد إلى خارج سورية من دون سابق إنذار، وتتم حالياً ملاحقته قضائيا، جاء الحلباوي لينفي هذه التصريحات ويقول إن «العقد تم فسخه مع المتعهد منذ ٦ أشهر تقريبا، وتم ذلك من طرف المحافظة، بسبب قفزات الأسعار»، مؤكدا أن «لدى المحافظة حاليا مشاريع باسم المتعهد ولم يتم فسخها، وهذا يؤكد أنه لم يهرب».

وأشار الحلباوي إلى أنه «تم التنسيق مع كلية الهندسة المعمارية، بحيث قامت مجموعة من الطلاب بعمل ورشة عمل للحديقة»، مشيرا إلى أن «هذه الخطوة تعتبر الاولى في سورية، لأنه يتم إنشاء خطوط معمارية تخدمها الزراعة فيما بعد، وليس العكس كما كان في السابق».

وعن العقبات والصعوبات التي تعترض عمل المحافظة وتحول دون إتمام المشروع، قال الحلباوي، إن «العائق الذي يقف في طريق اتمام أعمال إعادة الترميم هي وجود مركز تحويل الكهرباء الموجود في الحديقة»، موضحا أنه «تم تأمين مركزين مطمورين تحت الأرض وتم تخصصيهما لهذه المحولات، ولكن عملية نقل المحولات حاليا هي عائق بين المحافظة ووزارة الكهرباء».

وأضاف الحلباوي إن «الانتهاء من المشروع مرتبط بعمل هذه المؤسسات، فنحن ننسق مع وزارة الكهرباء، وخلال أيام قليلة سيتم تحديد موعد الانتهاء من إعادة التأهيل»، رافضا توجيه الاتهام بشكل مباشر إلى وزارة الكهرباء بقوله: «لا يمكننا اتهام وزارة الكهرباء بتعطيل الأعمال، ولا يمكننا تبادل الاتهام، فوزارة الكهرباء لديها أولويات تهم المواطنين، وتنشغل بأمور أكثر أهمية».

أثاث للمدارس.. وقرطاسية تبرعات أهالي حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

أطلقت فعاليات أهلية واجتماعية ومحلية في حي الفيحاء ٢ بمدينة حماة، حملة وطنية لدعم العملية التعليمية في عدد من المدارس عبر توزيعها قرطاسية وأوراقاً لزوم إنجاز وإنجاح العملية الامتحانية للفصل الدراسي الأول، وتمكين الطلبة من توفير كل ما يحتاجونه لتعليمهم.

وبين كل من عمر أحمد العمر ومجاهد جرجنازي من الفعاليات الأهلية، أن هذه المبادرة تأتي بالتزامن مع بدء الامتحانات الانتقالية للفصل الدراسي الأول، والمساهمة في دعم حاجة المدارس من القرطاسية وأوراق طباعة الأسئلة الامتحانية بغية تخفيف الأعباء المادية عن كاهل ذوي الطلاب.

وشملت الحملة مدارس الشهيد عدنان المالكي والمحدثة ويحيى الفرجي وطاهر الشعار.

وأوضح كل من معتز النمر وغزوان بركاوي من الفعاليات الاجتماعية المساهمة بتلك الحملة، أن هذه المبادرة واجب إنساني وأخلاقي واجتماعي، وجاءت بشكل تطوعي من أهالي الحي لتشجيع الأطفال على مواصلة مسيرتهم التعليمية والاجتهاد والتفوق، لأن شعبنا سينتصر ويتفوق بالعمل وبصفوف المتعلمين والمثقفين الذين يستطيعون مواجهة المؤامرة التي تتعرض لها البلاد، وهذه الحرب الإرهابية التكفيرية التي تريد أن تنشر ثقافة الجهل والظلام بدلاً من ثقافة النور والتعلم.

وأكد رئيس لجنة الحي محمد عبد الكريم العطار أن الغاية من الحملة هي تجاوز بعض الصعوبات التي تواجه بعض المدارس التي هي بحاجة ماسة للدعم في مدينة حماة، والاهتمام بها أكثر وخاصة فيما يتعلق منها بالأثاث المدرسي والمقاعد الدرسية داعياً ألا تقتصر على موضوع القرطاسية والأوراق، بل يجب أن تشمل توزيع قرطاسية لطلاب الأسر الفقيرة إضافة لمكافآت للطلاب المتفوقين والتركيز على النشاطات الفكرية والذهنية وأن يشعر الطالب بأهمية المدرسة والتدريس.